

OPEN ACCESS

Submitted: 30 October 2018
Accepted: 24 February 2019

أبحاث ودراسات

البناء المنطقي للمفهوم ومداخل اللبس في صناعة المصطلح

بوعلام معطر
جامعة باتنة - الجزائر
maater19@hotmail.com

ملخص

يتناول هذا البحث الصياغة المنطقية للمفاهيم والمصطلحات باعتبارها أحكاماً. فالحكم هو قرار ذهني يثبت به العقل مضمون الاعتقاد ويقبله إلى حقيقة. في وَضْعنا للمصطلح نحكم لمبادئ العقل التي بدونها تَخْتَل المفاهيم، ومن خلال مبدأ الهوية يتقرر لدينا أن المفهوم يحافظ على معناه ودلالته طيلة عملية البرهان الواحد. وبمبدأ عدم التناقض يستحيل حمل صفة وعدم حملها على موضوع واحد بعينه في الزمن نفسه.

والمصطلح قبل تحديده، هو تصوّر في الذهن، وهذا التصور له عند المناطق مفهوم وماصدق؛ فالمفهوم هو كل الصفات والخصائص التي تشترك فيها كائنات عديدة، والمصدق هو مجموع الأفراد الذين تصدق عليهم صفات المفهوم. وبالتعبير عن التصور يصير حداً. ولتجنب اللبس نأخذ في الحسبان أن الحد (المصطلح) - بوصفه تعبيراً عن المفهوم - قد يكون كلياً يُطلق على عدد من الأفراد. وقد يكون جزئياً يُشار به إلى فرد بعينه.

كما يتطرق البحث للتعريف باعتباره قولاً شارحاً يراعي قواعد منها الماهية والجنس القريب والفصل النوعي؛ إذ لا يكون التعريف صحيحاً إلا إذا كان جامعاً مانعاً، ويتم التعريف بالجنس القريب والفصل النوعي، حتى يتساوى التعريف مع المعرف في المصدق. وعليه، فمن الضروري الإحاطة بوحدة الفكر المنطقي وقواعده.

يركز البحث على نموذجين، لاستخلاص أثر الخلل في بناء المفاهيم والمصطلحات، وما أنجزَ عنهما من مآخذ استدلالية: الأول لابن الصلاح صاحب القياس، أما النموذج الثاني فاستعرض من خلاله مناظرة أهل السنة للمعتزلة، والتي بسطها «محمد المغيلي» في كتابه «مصباح الأرواح في أصول الفلاح»، للوقوف على الانزلاقات المتضمنة في المفاهيم والمصطلحات، وما نجم عنها من أغاليلط: منهجية، منطقية، سياسية وعقائدية.

الكلمات المفتاحية: البناء المنطقي، المفاهيم، المصطلحات، صناعة المصطلح، اللبس

لتوثيق هذه المقالة البحثية: معطر ب.، «البناء المنطقي للمفهوم ومداخل اللبس في صناعة المصطلح»، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد الأول، 2019

<https://doi.org/10.29117/tis.2019.0012>

© 2019، معطر، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقاً لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

The Logical Construction of Concept and the Ambiguity in Term Formation

Boualem Maater
University of Batna, Algeria
maater19@hotmail.com

Abstract

This research deals with the logical formulation of concepts and terminology as judgments. Governance is a mental decision that proves the mind's belief and turns it into reality. In our development of the term we control the principles of reason without which concepts are confused, and through the principle of identity it is determined that the concept maintains its meaning and significance throughout the proving process. The principle of non-contradiction makes it impossible to carry the attribute and not to carry it on one particular subject at the same time.

The concept is all the attributes and characteristics in which many beings share, and the truth is the sum of individuals who believe in the characteristics of the concept. In the expression of perception, it becomes a definition. To avoid ambiguity, we should bear in mind that the definition (term) is an expression of the concept – it may be holistic by referring to a number of individuals, or it may be partially referring to a particular person. This research examines the definition as an explanatory word that takes into consideration the important rules of logic such as substance, close category, and qualitative separation. It focuses on two models in order to discover the ambiguity in terms and concepts formation. The first is based on Ibn Salah, the innovator of syllogism, and the second is based on the assumptions of Muhammad al-Moghili, in order to identify methodological, political and ideological limitations included in concepts and terms.

Keywords: Logical construction; Concepts; Terms; Term formation; Ambiguity

لتوثيق هذه المقالة البحثية: حيدوسي ع.، «البحث المصطلحي في الدراسات القرآنية: أسسه المعرفية وإشكالاته المنهجية»، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد الأول، 2019

<https://doi.org/10.29117/tis.2019.0012>

© 2019، حيدوسي، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقاً لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

المقدمة والإشكالية

إنّ الإنسان اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده، وهو في علاقته مع غيره محكوم عليه أن يبادلهم الأفكار والمعاني مثلما يبادلهم الأشياء والخدمات. ولتجسيد هذا التواصل استلزم وجود لغة، باعتبارها مجموعة الإشارات والرموز التي يتّخذها الإنسان كجهاز تعبير وتواصل، ويحقّق بواسطتها أغراضه. بالمقابل فإن الفكر هو مجموع المفاهيم والمعاني التي يستوعبها الغير بواسطة اللغة. على هذا الأساس فإن طرح مسألة المفهوم والمصطلح يستدعي الإحاطة بإشكالية أخرى ملازمة لها، ألا وهي اللغة والفكر؛ فالفكر لا يمكن التعرّف عليه خارج اللغة؛ إن رسم الحدود بين ما يمكن التفكير فيه وما لا يمكن التفكير فيه، هو في حقيقته رسم لحدود ما يمكن التعبير عنه وما لا يمكن التعبير عنه.

والملاحظ أنّ اللغة تتسم بالطابع الانفعالي، وإذا أُريد لها أن تكون علمية معبّرة بدقّة عن المفاهيم والتصورات العقلية، فمن الضروري انتزاع العناصر الانفعالية والحسية التي صاحبها لتضحى رموزاً مجردة دقيقة، خالية من شوائب الشاعرية والغموض والفضوى في الاستعمال، لتُعبّر عن المعقولات والمفاهيم تعبيراً محدّداً؛ لا احتمال فيه ولا اشتراك، ولا تشكيك ولا مجاز، تجنّباً لفتح ثغرات التأويل وما يلحقه من ضبابية.

أما الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المنطق كمنهجية للبحث في المفاهيم والمصطلحات الشرعية، فهي قليلة، وهذا بالنظر للموقف السلبي - الذي تبنّاه الفقهاء - من الفلسفة والمنطق، أما في العلوم الاجتماعية فيغلب عليها الجانب اللغوي (أي الشكلي) أكثر من المضمون، هذا من جهة، ومن جهة ثانية طغيان التفكير المذهبي والنسقي الذي يدعّم بالمفهوم والمصطلح إلى دلالات أخرى خارج نسقه.

ومطمحي من خلال هذا المقال هو محاولة البحث عن مرجعية نظرية، للولوج بها إلى حقل الدقة في التفكير والتعبير، من منطلق أن نجاح أي علم مرهون بمدى اتساق الخلفية النظرية التي يستند إليها في صناعة مصطلحاته، ومدى إيجاد مقابل لها في الواقع كضمان لوفاق جميع العقول. كما أودّ أن تكون هناك إسقاطات لنتائج البحث على واقعنا المعاصر، فجّل الخلافات السياسية والعقائدية وما نجم عنها من اتهامات الزندقة والكفر والإرهاب، ما كان لها أن تكون لو أنّنا تعلمنا كيف نفكر، ونعبّر عن قضايانا تعبيراً دقيقاً، من حيث استعمال مصطلحات محدّدة، مستهدفين دلالة المطابقة.

ولقد وُجد علم النحو - كمجموعة قواعد - لتقويم اللسان، إلا أن السلامة اللغوية وحدها غير كافية، فكثيراً ما نُعبر في قالب لغوي جمالي عن أفكار مُعوجّة. ولاستدراك اعوجاج الفكر لا بدّ من قواعد وضوابط، نثر عليها في المنطق. إذ يُعدّ من بين العلوم التي تحرص على دقّة المفاهيم والمصطلحات. وكيف يتسنى لنا حَمَل دقّة المنطق على المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية والشرعية؟ بعبارة أخرى ما أهمية الدراية بالفكر المنطقي أثناء صياغة المفاهيم والمصطلحات من جهة؟ وما هي مداخل اللبس في غياب الأطر المنطقية من جهة ثانية؟

أولاً: التنظير المنطقي للمفهوم والمصطلح

لقد حلّ أرسطو مختلف العمليات الفكرية فوجدها ترتدّ إلى معانٍ وكلمات وجمل وعبارات، فأنشأ تبعاً لذلك مباحث شكّلت العمود الفقري للمنطق الصوري، وهي مبحث التصورات والحدود، ومبحث القضايا والأحكام، ومبحث الاستدلالات.

1. المفاهيم والتصورات

إنّ أول ما يتشكّل في أذهاننا هي التصورات، فهي معاني قائمة في الفكر «إنّ التصور هو حصول صورة شيء ما في الذهن فقط»¹. فالعاقل - على خلاف المجنون - يتصوّر المفاهيم ويتصوّر منّ تشير إليهم في الواقع قبل التلفظ بها. ويتنظر

1- ابن سهلان، البصائر النصيرية (القاهرة: بولاق، 1316 هـ)، ص 4.

علماء المنطق إلى التصور من وجهتين: وجهة المفهوم (التضمن)، ووجهة الماصدق (الشمول). فما المقصود بالمفهوم، وكيف يمكن نقله للأخر الذي هو خارج عن ذواتنا لإمكان حصول الحوار؟ هل المفاهيم لوحدها ضرورية لبناء تفكير منطقي؟ وهل يحافظ المفهوم على صفته المنطقية إن هو تخلى عن ضبط الحدود والمصطلحات؟

المفهوم هو مجموعة الصفات المتضمنة في التصور، والتي على أساسها يتميّز في أذهاننا عن بقية التصورات، وبمفهوم الشيء يمكننا تصنيف الحوادث، متشابهة كانت أم متقاربة، ومن ثمّ يمكننا التعميم لاحقاً. وللمفهوم وظائف عدّة في مجال المنطق – باعتباره شكلاً من أشكال انعكاس العالم في العقل – هذه المزايا جمعتها الموسوعة السوفياتية فيما يلي: «يُمكنُ به معرفة ماهية الظواهر والعمليات، وتعميم جوانبها وصفاتها الجوهرية. والمفاهيم تعطي المعنى لكلمات اللغة، والوظيفة المنطقية الرئيسة لها أنها تنتقي – في الفكر ومن خلال صفات مُحدّدة – تلك الأشياء التي تهمُّنا من وجهة نظر الممارسة والمعرفة. وبفضل هذه الوظيفة تربط المفاهيم الكلمات بالأشياء المحدّدة، ممّا يجعل من الممكن تحديد المعاني المضبوطة للكلمات، والاشتغال بها في عملية التفكير»².

في ذات السياق يشترط اللغوي والمنطقي «لودفيج فيتجنشتاين» (Ludwig Wittgenstein) (1889م-1951م) قابلية المفهوم للتمييز بخصائص أو بعلامة ما، حتى يدخل دائرة المنطق، «فالشئ إمّا أن تكون فيه صفات ليست موجودة في شيء آخر، وبالتالي يمكن تمييزه مباشرة عن غيره من الأشياء وصفاً أو إشارة إليه. وإمّا أن تكون فيه من ناحية أخرى صفات مشتركة بينه وبين أشياء أخرى متعددة، وفي هذه الحالة يكون تمييز أي من هذه الأشياء عن سواه أمراً مستحيلاً، لأنّه إذا لم يكن الشيء متميّزاً بشيء ما، فليس باستطاعتي تمييزه»³. فالصفر والواحد والاثنان والثلاثة، مفاهيم تجمعهم صفة مشتركة تتمثل في خاصية العدد الطبيعي. لكن عملية التمييز تتطلب منّا الوقوف على الصفات التي يتفرّد بها كل مفهوم عن الآخر؛ فالصفر هو فئة الفئة الخالية، وبتعبير آخر الصفر هو العدد الأصلي للفئة الخالية، والعدد 1 هو فئة كلّ الفئات الأحادية العضو، والعدد 2 هو فئة كلّ الأزواج، والعدد 3 هو فئة كلّ الثلاث، إلخ.

2. المصطلح (الحد)

للتعبير عن التصور يستلزم استخدام ألفاظ ومصطلحات، تُعرّف في لغة المنطق بالحدود (كل لفظ له معنى) «المصطلح هو كلمة لا يكون لها إلا معنى واحد، تُحدّد مفهوماً معيناً للعلم والتكنولوجيا والفن، إلخ. والمصطلح عنصر في اللغة العلمية يحدد إدخاله ضرورة الحصول على دلالة دقيقة غير ملتبسة لمعطيات العلم، وخاصة تلك التي لا تكون لها أسماء مطلقة في لغة الحياة اليومية. أما في المنطق فالحد عنصر جوهرية في القضية (موضوع أو محمول) أو في القياس (محمول النتيجة يسمى الحد الأكبر، وموضوعها هو الحد الأصغر، والمفهوم المتضمّن في مقدمتي القياس وغير الوارد في النتيجة يسمى الحد الأوسط)»⁴. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحد – بوصفه تعبيراً عن المفهوم – إمّا أن يكون كلياً يُطلق على عدد من الأفراد، وإمّا أن يكون جزئياً يُشار به إلى فرد بعينه. قد يكون كلمة واحدة مثل قَطْر، أو كلمتين على غرار ابن خلدون، أو ثلاث على شاكلة صاحب كتاب المقدمة، إلخ.

وكثيراً ما ينحرف مفهوم المصطلح ودلالته كلما غيّرنا التخصص في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ فالذكاء مجرد ظاهرة نفسية بحسب علماء النفس، وهو ظاهرة اجتماعية بحسب علماء الاجتماع، فلا مناص من وحدة العلوم من أجل الإحاطة التامة بمدلول المصطلح: نشأته وامتداداته، وحتى أهميته خارج النسق العلمي للباحث.

2- م. روزنتال، ب. يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم (بيروت: دار الطليعة، د.ت.)، ص 488.

3- Ludwig Wittgenstein, *Tractatus Logico-philosophicus*, Gilles Gaston Granger (trans.), (Paris: Editions Gallimard, 1992), p. 36.

4- روزنتال. ب يودين، مرجع مذكور، ص 480.

ومن الشواهد على ذلك أيضاً - من العلوم الدقيقة - ما حدث بعد أزمة العلوم بصفة عامة، وأزمة الرياضيات على وجه الخصوص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ لوحظ بأن تقدّم الرياضيات لم يصحبه تقدّم على مستوى لغتها؛ والتي أصبحت عاجزة عن تلبية حاجيات الرياضيات المعاصرة، ويمكن اعتبارها عائقاً إستراتيجياً، فهي مشابهة تماماً لوضعية المهندس الذي لا يمكنه الاستمرار في بناء طوابق أخرى على أسس غير قادرة على حمل هذه الطوابق، لذلك ينبغي عليه الانتقال إلى أرضية أخرى ويؤسس، حيث يتحول إلى نمط بنائي آخر يكون أكثر جاهزية لحمل هذه الطوابق. إن هذا النمط أو هذه اللغة وجدها الرياضيون في المنطق، بدءاً بتعريف العدد - لكونه أساس الرياضيات - فهو فئة الفئات (Class of classes)، باعتبار هذه الفئة مفهوماً منطقياً خالصاً.

3. التعريف المنطقي وقواعده

لا تكون المفاهيم والحدود (المصطلحات) واضحة إلا بتعريفها. فما هو التعريف وكيف يكون منطقياً؟ لماذا يفترض أيّ نقاش وأي خطاب مُقنع، تعريف كل ما نتحدث عنه من حدود وتصورات، والحفاظ على هذا التعريف أثناء البرهنة؟

التعريف هو القول الشارح لمفهوم الشيء، أو «هو مجموع الصفات التي تُكوّن هذا المفهوم مُميّزاً عمّا عداه، بحيث يُساوي التعريف مُعرّفه، مع العلم أنّ الأول موجز، والثاني مُفصّل»⁵. فالتعريف المنطقي عادة ما نراعي فيه المفهوم وما يصدق عليه خارج الذهن؛ إنّ هذا التعريف: شكل هندسي، له ثلاثة أضلاع وثلاث زوايا مساوية لقائمتين غير واضح وملتبس، إذ لا يصدق إلا على المثلث في نسق إقليدس، القائم على تصور المكان المستوي. وهو ليس كذلك في الهندسات اللإقليدية على غرار نسق الرياضي الروسي «لوباتشفسكي» (N I) Lobatchevski [1856-1792] ونسق الرياضي الألماني «ريمان» (B Riemann) [1866-1826]*. لذلك ينبغي على واضع المصطلح تحيين مفاهيمه وأفكاره، وإبداع مصطلحات جديدة كلما تطلّب الأمر، والإشارة إلى الاختلافات إن كان المصطلح لا يحظى بالإجماع.

ويكون التعريف منطقياً إذا قام على ألفاظ خاصة، تُدعى الكليات الخمسة، وهي أهم الطرق التي تحمّل على الحد المعرف. منها ما هي حدود ذاتية، كالجنس الذي هو حد كلي يُطلق على أنواع تجمعها صفات مشتركة. والنوع الذي هو حد كلي يصدق على أفراد يشتركون في صفات معيّنة. والفصل النوعي والمتمثل في مجموع الصفات الجوهرية التي تفصل نوعاً عن آخر داخل الجنس الواحد. بينما هناك حدود عرضية تتمثل في مجموعة الخصائص الثانوية لمفهوم المصطلح، تُدعى الخاصة إذا كانت مميّزة له عما سواه. وتسمى بالعرض العام إذا كانت صفات عرضية تشمل أكثر من نوع على غرار (كائن يمشي على قدمين، أو كائن له عينان)، فهي صفات تُصدق على الإنسان وتتعداه إلى الحيوان.

لذلك لا يكون التعريف دقيقاً إلا إذا تضمن أولاً تعبيراً عن ماهية المفهوم؛ إن تعريف الماء بكونه مادة ضرورية للحياة، تعريف غير دقيق لأننا حملنا عليه صفات عرضية، فالهواء أكثر ضرورة منه. وثانياً أن يكون بالجنس القريب والفصل النوعي. وثالثاً أن يكون جامعاً مانعاً (جامعاً لأفراد النوع، مانعاً لدخول غيرهم). وأهم معيار يُعرف به إن كان تعريف مفهوم ما أنّه منطقي إذا كان قابلاً للانعكاس، ففي هذه الحالة يتساوى التعريف مع المعرف في المصدق، فنقول الإنسان هو الحيوان العاقل. يمكن عكسها إلى: الحيوان العاقل هو الإنسان.

5- عبد الرحمان بدوي، المنطق الصوري والرياضي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962). ص 75.

* أعلن لوباتشفسكي عن هندسة، يكون مجموع زوايا المثلث فيها أقل من قائمتين، وهذا من مُنطلق أنّ المكان - بحسبه - مُقعر. بالمقابل تصوّر ريمان المكان كروياً، وتبعاً لذلك فالمثلث ينبغي إعادة صياغة تعريفه من جديد، فهو شكل هندسي له ثلاثة أضلاع وثلاث زوايا، مجموعها أكبر من قائمتين. والجدير بالذكر أنّ هذه الهندسات كلها صحيحة فيما ذهب إليه، بحكم أنّ المصطلح (أو القضية في لغة الرياضيات) لم يُعد يُنظر إليها بمفردها، بل كلّ يُعرفها حسب نسقه الرياضي. وفي مجال اللغة فقد تراجع فيتجنشتاين عن فكرة اللغة الكاملة منطقياً، وقال بالاستعمال، أو التداول الاجتماعي للمصطلح.

4. الأحكام

بالجمع بين تصورين في الذهن ينتج لنا الحكم، إنّه «قرار ذهني يُثبت به العقل مضمون الاعتقاد ويقبله إلى حقيقة»⁶. فهو إسناد تصور لآخر إيجاباً أو سلباً، ينقلب بعد التعبير عنه إلى قضية⁷، ويمكن النظر إليه من وجهات متعددة: فالحكم وسائر وحدات الفكر المنطقي عند النزعة النفسانية (Psychologisme) ظواهر نفسية مُلتصقة بالأشخاص: بإرادتهم وانتباههم وميولهم وعواطفهم، فالحكم بحسب كونديك* هو جمعٌ بين إحساسين في الذهن. والحكم عند «وليام جيمس» ينزل إلى الواقع المحسوس الذي لا ينفصل عن الزمن ولا عن الوقائع، فالفكرة الصائبة هي الفكرة الناجحة لا أكثر. والحكم في رأي النزعة الاجتماعية (Sociologisme) عملية نستلهمها من الوسط الاجتماعي؛ فالتأسّس لكي يتناقشوا فيما بينهم ويحكموا على الصواب والخطأ، لا بد من اتفاقهم على أوضاع ومصطلحات معينة يأخذون بها، ويُنظّمون سلوكهم على أساسها.

على خلاف ذلك، إنَّ الحقيقة التي يستهدفها الحكم من وجهة نظر المناطقة، يستوجب استقلاليتها عن الأفراد سواء كانوا في جماعة أو خلّوا بأنفسهم، فالمصطلح يصدّق لأنّه في ذاته حقيقة كلية أزلية تتعدى الحدود الزمانية والمكانية والنفسية. والنسبة التي يصدّق بوجودها العقل من الضروري أن تكون مجردة، لا علاقة لها بالحالة النفسية التي يجتازها الإنسان، ولا بالوضعية الاجتماعية التي يحيهاها، فهذه العلاقة تحكمها نسب الكمية والكيف (الكلّي والجزئي، الإيجاب والسلب).

وفي إسنادنا حدًا لآخر ينبغي الحيطة أكثر؛ فالحد الجديد المركّب منهما كثيرًا ما يتغيّر مفهومه عن الحدود المنفصلة كما هو الحال في الحدود الآتية: إنسان عالم، الحديد يتمدّد بالحرارة، أبو الطيب المتنبّي. وقد تتمّ هذه الإضافة بزيادة اسم الموصول، على شاكلة: الإنسان الذي هو عالم، والمتنبّي الذي هو أبو الطيب، وأينشتاين الذي هو مكتشف نظرية النسبية. وينبغي الوضع في الحسبان أن المفاهيم المركبة وما يُقابلها من مصطلحات، تتمظهر الإضافة التي نبوّتها بعد ما على شاكلتين: فقد تكون الإضافة شارحة؛ مُبيّنة لما كان مُتضمّنًا في خصائص المفهوم، وهنا لا يُطال الشرح إلا ما يصدّق على المصطلح من جهة كون هذا المعنى أحد أعراضه، بشرط أن يصدق عليه في عمومته وعلى كل ماصدقه. ومثال ذلك: الغراب طائر أسود اللون، فهذه الزيادة مجرد توضيحات لا تمسّ معنى المصطلح. أما النوع الثاني من إضافة حد لآخر فيكون على شاكلة الإنسان الأبيض؛ ففي هذه الحالة تكون الإضافة تخصيصية، فهي تُقلّص من ماصدق المفهوم (الإنسان)، وتضيّقه ليقتصر على الشعوب أصحاب البشرة البيضاء، وتُقصي ضمانيًا من لا يملكون هذه الصفات.

وهناك من الحدود ما هو إلا محصّلة للمعاني، ممّا يترتّب عنه الاشتراك المثير للخطأ مثال مصطلح «الدين الحق»؛ إذ لفهمه يجب إلحاقه بمعنى آخر هو ملة قائله؛ إن كان مسلمًا، نصرانيًا، أو يهوديًا. إنَّ الحدود المركبة على هذا النمط من اللفظ - من جهة المبدأ - المشترك تكون مثيرة للوقوع في الزلل*، فهي حدود تتضمّن صفات غير قابلة للإدراك الحسي، بل ذات منطلقات فكرية ذاتية، ممّا أهلها لصدارة المصطلحات المتباينة بين متلقيها.

وعند استبدالنا لفظًا بآخر مرادفًا له، ينبغي أن يكون مساويًا له في المفهوم من جهة، وعلى من يصدّق عليه من جهة ثانية؛ إنَّ مصطلح الجميل ليس هو الجمال، فالأول مجرد مثال، وكثيرًا ما يتغير الحكم عليه من شخص لآخر، ومنطقيًا ينبغي أن تُسمى الأمور بمسمياتها.

6- André Lalande, *Vocabulaire technique et critique de la philosophie* (Paris: PUF, 2010), p. 548.

7- القضية جملة خبرية تتكوّن من حدين، يُدعى الأول موضوعًا، والثاني محمولًا. وإذا كانت القضية هي التعبير اللفظي عن الحكم، فإنّ هذا التمييز بينهما منهجيّ لا أكثر، لذلك يستعمل العديد من المناطقة الحكم والقضية بمعنى واحد. * فيلسوف فرنسي (1715-1780) من أهم مؤلفاته (La logique) والذي حاول التأكيد فيه على أن المعاني المجردة لا توجد في الأشياء ذاتها، بل في دماغنا فقط في صورة أسماء ليس أكثر. ويشير إلى أن اللغة ليست وسيلة للاتصال، وإنما أداة للفهم، فهي التي تُعلّمنا كيف أنه بفعل التحليل المنطقي، يتم الانتقال من المعلوم إلى المجهول.

5. مبادئ العقل

إنّ الربط بين حدود الحكم والانتقال من قضية لأخرى، وحتى فهم الموضوعات الخارجية وعلاقتها، لا يكون ذلك اعتبارياً، وإنما يعتمد على مبادئ أولية تُدعى بالمبادئ المديرة للمعرفة، ويسمى مجموعها «بالعقل». وهي شرط للحوار، والضامن للتوافق الممكن بين كل العقول باختلاف أعمار أصحابها وأجناسهم وسلالاتهم وثقافتهم. وإنّها أخيراً تُحدّد الممكن والمستحيل. وأهم هذه المبادئ: مبدأ الهوية، ومفاده أن الشيء هو نفسه، وهو الشرط الجوهرى للخطاب العقلي لأنّه إذا لم نقبله، فإن مدلول المفاهيم يمكن أن يتغيّر في كل لحظة، وتظهر حاجتنا للمحّة لمبدأ الهوية من حيث توسّطه بين الاسم والوصف، أو بين وصفين، وتزداد حاجتنا إليه في مثل هذه القضية «إن أول عدد زوجي هو العدد التالي لرقم 1». أما مبدأ عدم التناقض فبمقتضاه لا يمكن أن يكون الشيء ونقيضه في آن واحد، وحكم المتناقض أنهما لا يصدقان معاً، ولا يكذبان معاً.

6. جدلية العلاقة بين المفهوم والمصطلح

إذا كان الإنسان يفكر أولاً بتصوره لما سيقوله ثانياً، وإذا كانت طبيعة المفهوم هي مَنْ يحدّد على إثرها المصطلح، فإنّ هذا الأخير دليل قاطع على مدى قوّة مفاهيمنا، من حيث الدقة أو الغموض، من حيث الذكاء والغباء، فالمصطلح يمثل واجهة المفهوم إنّه يفضح التركيبة الذهنية لصاحبه، لكونه شكلاً من وجود الفكر وشكلاً للتعبير عنه «إنّ اللغة تقوم بدور هام في تشكيل الوعي، حيث لا يوجد ولا يستطيع أن يوجد خارج اللغة. والعلامة اللغوية – باعتبارها اصطلاحاً بالنسبة لما تدل عليه بفضل طبيعتها المادية – مشروطة مع هذا اجتماعياً، وهي وسيلة لتثبيت وحفظ المعرفة المتراكمة، ونقلها من جيل إلى جيل. واللغة وحدها تتيح وجود الفكر المجرد، وحضورها شرط ضروري للنشاط التعميمي للفكر»⁸.

إنّ ملبسة المصطلح للمفهوم تجعل الحديث عن المفاهيم مُلازماً للحديث عن المصطلحات* الدالة عليها. فيقال عن الألفاظ ما يُقال عن المعاني. ومهما يتحدّث المنطقي عن الألفاظ فإنّ غرضه يبقى في الحقيقة متعلّقاً بالمعاني التي تدلّ عليها هذه الألفاظ. إلا أنّ العلاقة بينهما أحدثت جدلاً بين الفلاسفة؛ لقد أصرّ الاتجاه العقلي والحدسي على وضع المصطلح واللغة عموماً في مرتبة أقلّ شأناً من المفاهيم والتصورات التي تشكّل الفكر، على اعتبار أنّ اللغة رموز اصطلاحية ذات صلة بالمجتمع. بينما الفكر يوصف بأنّه خاصية ذاتية يعكس شخصية الفرد، حيث يضطر إلى إخراج أفكاره في قوالب اجتماعية تُعارف عليها الناس، وهذا ما يفقد الأفكار حرارتها وأصالتها.

وتؤدي اللغة في بعض الأحيان دوراً سلبياً، إذ تميّز الألفاظ بالثبات والجمود إذا قيست بالمعاني المتطورة والمتبدّلة من حين لآخر، وهذا ما يُفسّر صعوبة التعبير بواسطة الألفاظ عن الحياة الفكرية الباطنية تعبيراً دقيقاً؛ فاللغة بمفرداتها وبصيغتها الثابتة ألزمت الفكر على أنّ ينتهج سبباً تقليدية، حتى إنّ الأفراد اضطروا إلى انتقاء أفكار الأولين، إلى حدّ أنّ تفكيرهم

* ينبغي الاحاطة علماً بما تتضمنه أي فكرة: مدى وضوحها، تمايزها، غموضها، واختلاطها؛ فالفكرة الواضحة ليست بالضرورة متميزة مما يفتح باب التاويلات لتتفرّق حقيقة المصطلح بين المنطلقات الفكرية. كما أعلم معاوية بن أبي سفيان بمقتل عمار بن ياسر، وتمّ تذكيره بقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) «يا عمار تقتلك الفئة الباغية». أجاب قائلاً «أو نحن قتلنا عماراً؟ لقد قتله من جاء به إلى هنا». انظر منير محمد الغضبان: معاوية بن أبي سفيان، ص: 210.

8- م. روزنتال. ب يودين، مرجع مذكور، ص 410.

* كان الإمام أبو حنيفة النعمان يجلس مع تلامذته في المسجد، وكان يمدّ رجليه. وبينما هو كذلك قدّم عليه رجل عليه أمارات الوقر، فجلس بين تلامذة الإمام. فما كان من الإمام أبي حنيفة إلا أن ضمّ رجليه وطواهما إلى الخلف، وتهيباً لاستقبال الرجل الوقور، وقد كان يعطي درساً عن دخول وقت صلاة الفجر. ثم بدأ الرجل يسأل قائلاً: يا إمام متى يفطر الصائم؟ أجابه أبو حنيفة إذا غربت الشمس. فقال الرجل وكأنّه وجد على أبي حنيفة حجّة بالغة؛ وإذا لم تغرب الشمس؟ حينها تكشّف الأمر، إذ أبان المسكين عن محدودية مفاهيمه وأفكاره. فقال أبو حنيفة مقولته المشهورة «أن لأبي حنيفة أن يمدّ رجليه». (وفي الحقيقة أنّ سؤال الرجل بعد تطور العلم – رغم دلالاته على قلة الفهم آنذاك – كان أكبر من سلوك أبي حنيفة اليوم).

أضحى أشبه ما يكون بتفكير مَنْ سبقوهم، ما يؤكّد وجود وحدة عضوية بين اللغة والفكر، ويُثبِت وجود تلازم بين الألفاظ والرموز التي تشكّل اللغة، وما تُفرّزه من المفاهيم والتصورات التي تشكل ما ندعوه فكرًا.

هذا ويتمظهر التأثير اللغوي أيضًا من خلال تحديد ماصدق المفاهيم التي تجيء إلى فكر الإنسان؛ إنَّها لا تستطيع أن تنشأ وتوجد إلّا على أساس مادّة المصطلحات اللغوية، أيّ على أساس الألفاظ والجمل والعلامات، فلا وجود لمفاهيم عارية مستقلة عن مواد اللغة. إنَّ المعنى لا وجود له إلّا إذا تميّز عن غيره من المعاني، ولا يكون التميّز إلا بعلامة يدركها الإنسان، سواء بالتعبير عنها أو الإشارة إليها، مما يسمح للجميع بإدراكها، فالإنسان لا يتعرّف على الفكرة صِحّتها ووضوحها إلا لأنَّها قابلة لأنّ يتصوّرَها الآخرون. على هذا الأساس فالمصطلحات هي الوسيلة الوحيدة لإبراز المفاهيم من الكتمان إلى حيز التصريح، وتقدّم تعاريف جاهزة، وتوصّف الأشياء حتى لا تتداخل مع غيرها. إنَّها تُعطي للمعاني الوجود الواقعي، وتلبّسها حلّة اجتماعية، فالإنسان لا يمكن أن يتصور بوضوح، إلا ما انتظم في نسق من الألفاظ والرموز المكتسبة، وهو يسمي الأشياء حتى عندما لا يجد لها اسمًا مُعيّنًا، وهذا باستبعادها عن الأشياء المعروفة فتتميّز باعتبارها الأشياء التي لا يُعرف لها اسم.

أما بول جرايس* (Paul Grice) [1988-1930] فقد ذهب إلى أنّ المعنى الذي يقصده المتحدث له الأسبقية على المعنى اللغوي، أي أنه يرّد السيمانطيقا أو علم الدلالة إلى سيكولوجية البحث في التوجّهات، وقد ساعدت المفاهيم الجديدة التي قال بها بول جرايس علماء اللغة، كما ساعدت الفلاسفة على وضع الحدود بين علم الدلالة (السيمانطيقا) وعلم التداول (البراجماتيقا) والتمييز بين المعنى والاستخدام. وهي نظرية تتطوّر مما يُسمّى بفلسفة اللغة الطبيعية، والتي طرحها فيتجنشتاين من قبل في كتابه بحوث فلسفية، وفي فكرته الأساسية عن الألعاب اللغوية، والتي مفادها عدم إمكانية الفصل بين الدلالة والتركيب والتداول، أي الاستخدام الفعلي الحي للمصطلح، والتي تختلف جميعًا من لغة إلى أخرى.

ويُماثل لودفيج فيتجنشتاين بين التعبير اللغوي والإسقاط في مجال الهندسة، فالشكل الهندسي بإمكاننا إسقاطه بطرق شتّى، مع أنّ الصفات الإسقاطية للشكل الأصلي تظل هي نفسها. فالمفهوم الواحد قد يُعبّر عنه لغويًا بأكثر من مصطلح، مع أن العملية غير قابلة للعكس. فالمصطلح ينبغي أن يُشار به إلى مفهوم واحد تجنّبًا لالتباس الاشتراك في المعنى «الاسم الواحد ينبغي وضعه للشيء الواحد، والاسم الآخر للشيء الآخر»⁹.

وفي سياق شرحه لعلاج الخلط الذي ينشأ في أفكارنا وأقوالنا - بسبب الالتباس في المصطلحات التي نستخدمها، وفي الفارق بين تعريف الأشياء وتعريف الألفاظ - دعا فيتجنشتاين إلى ضرورة تحديد الرموز اللغوية، لنُعبّر عن قضاياها تعبيرًا دقيقًا من حيث استعمال مصطلحات محدّدة «ولكي نتحاشى هذه الأخطاء، علينا أن نستخدم جهازًا من الرموز نستبدلها، ويكون ذلك بعدم استخدامنا للعلامة الواحدة في رموز مختلفة، وبعدم استخدامنا للعلامات بطريقة واحدة على حين أنّها تكون ذات دلالات مختلفة. يعنى أن جهازنا الرمزي الذي ينبغي استخدامه لا بد له أن يساير قواعد التركيب المنطقي»¹⁰.

ثانيًا: مازق المفهوم والمصطلح في غياب الأطر المنطقية

1. استعمالات اللغة وتداعياتها على المفهوم والمصطلح

من الضروري الإحاطة علما بأنّ للغة استعمالات متعدّدة. وهذه الاستعمالات لها الدور الرئيس في ترجيح كفة علم ما، أو

* فيلسوف إنجليزي تدور أهم كتبه حول المعنى، على الخصوص؛ العلاقة بين المعنى الذي يقصده المتكلم والمعنى اللغوي. وقد أدخل بعض المصطلحات التي تستخدم اليوم كثيرًا في فلسفة اللغة مثل المعنى المتضمن في المحادثة، أي ما يضمنه المتكلم بشكل يكون مضادًا لما يقوله أو بما تطوي عليه كلماته. ومفهوم آخر هو القصد التأملي الذي يقصده المتكلم في عملية التواصل.

9- Ludwig Wittgenstein, *Tractatus Logico-philosophicus*, Gilles Gaston Granger (trans.), (Paris: Editions Gallimard, 1992), p. 54.

10- Ibid., p. 47.

إغراقه في متاهات البيان والخطابة، فالاستعمال الإخباري يهدف إلى معرفة الأخبار الصادقة وتمييزها عن الكاذبة، وهذا هو الاستعمال الخاص بالميادين العلمية. وهناك الاستعمال التعبيري الذي يشيع في الميادين الفنية والأدبية من شعر وأدب وفنون. وأخيراً استعمال التوجيهي الخاص بالأوامر والنواهي والمطالب. وسعيًا نحو الدقة فعلى اللغة أن تتحرر من الاستعمال المفرط للأسلوب الخطابي الذي يخص الفنون والآداب بصورها المختلفة. فالاستعمال الأنسب هو الإخباري. وهذا الأخير يمكن وضعه في شكل فني، لكن إذا طغى الثوب على المحتوى يقع اللبس، إذ لكل مكانته، فلا نعبر عن ذواتنا ونقول إننا نفكر. إننا كثيرًا ما نخلط بين هذه المستويات فيقع الالتباس، فنحن «ندرك أن الجندي الذي يتقدم في الحرب تحت وابل من نيران القنابل وخطر الموت المحتمل، يقوم بعمل واحد، سواء كان هو أحد جنودنا أو أحد جنود العدو، وأن محاولة التمييز بينهما باستعمال كلمة «التهور» للتعبير عن عمل العدو، وكلمة «البطولة» للتعبير عن عمل جنودنا، هي محاولة فيها تزييف للواقع عن طريق استخدام كلمتين للتمييز بطريقة انفعالية بين عمليين هما في الواقع متطابقان»¹¹.

فالاستعمال التعبيري تتوقف سلامته على الاستخدام النحوي السليم. لكنه شرط غير كافٍ للتعبير عن الفكر بشكل سديد، فالأديب قد يبرز - مقارنة بالمنطقي - لتمكّنه من قوة احترام قواعد اللغة في قالب فني، متلاعبًا بالمصطلحات؛ إذ التفوق الذي أحرزه السيرالفي - على سبيل المثال - في مناظرته مع متى بن يونس¹² لم يكن إلا تفوقًا لغويًا لا أكثر. إن التباس المفاهيم واستبدال بعضها بالبعض الآخر تغافلًا أو قصداً، أمرٌ مؤكّد في الكثير من المصطلحات. ومن النماذج المترتبة عن الاختلالات المنطقية ومخلفاتها على بناء المفهوم والمصطلح:

الاشتراك اللفظي: (Homonymie) ويكون اللفظ مشتركاً سواء استعمله فرد واحد أو أناسٌ كثيرون بمعانٍ متباينة، ممّا يتعدّر على السامع فهم ما يستهدفه المتكلم، وهو مصطلح معناه «غلطة منطقية تنشأ من الاستخدام الموحد لمعنيين مختلفين للكلمة الواحدة، مما يؤدي إلى خرق قانون الهوية. والسبب في الاشتراك اللفظي يرجع إلى الكلمات المشتركة (ذات النطق الواحد والمعاني المختلفة)»¹³. إن هذا الاستعمال يوقع الكاتب والقارئ في لبس؛ فلا الأول أوصل مقصده، ولأ الثاني فهم المقصود. ومن النماذج في مجال الفلسفة الالتباس الذي أورده الفرنسي برغسون (1859-1941) [Henri Bergson] عندما استعمل كلمة «حدس» (Intuition)¹⁴. لقد وظّفها بمعانٍ متباينة: فتارة يشير بها إلى المعرفة المباشرة في مقابل الاستدلال، وتارة أخرى إلى الإبداع، ومرة إلى الاتحاد بين المدرك ومدركاته.

المجاز العقلي: ويُعبّر عن أهم مداخل اللبس كذلك، باعتباره كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأويل¹⁵. والمجاز - على الرغم من أهميته الجمالية - هو لغة يتم العدول فيها عن استخدام اللفظ الدال على الحقيقة. ففي إطار بحثه عن اللغة الكاملة منطقيًا يتحدّث الرياضي والمنطقي برتراند راسل (1872-1970) [Bertrand Russel] عن أبجديات هذه اللغة، والتي يكون بها الدال متعلّقًا بالمدلول لا ينصرف إلى غيره، «أقترح الآن أن نفكر في كيف يمكن أن تكون اللغة كاملة منطقيًا؟ ويكمن ذلك في أن تُناظر الكلمات مكونات الواقعة المناظرة لها تتأطّرًا واحدًا لواحد، فيما عدا كلمات مثل «أو» و«ليس» و«إذا» و«إذا» التي لها وظيفة مختلفة»¹⁶.

11- روبرت تاوولس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة حسن سعيد الكرمي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979)، ص 15.

12- مصطفى طباطبائي، المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني، ترجمة عبد الرحيم ملازني البلوشي (بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص 40.

13- م. روزنتال، ب. يودين، مرجع مذکور، ص 20.

14- Julien Benda, *Du style d'idées* (Paris: Gallimard, 1948), p. 119.

15- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة (إسطنبول: مطبعة وزارة المعارف، 1954)، ص 356-357.

16- Bertrand Russel, *The Philosophy of Logical Atomism In Bertrand Russel & Robert Charles Marsh, Logic and Knowledge: essays* (1901-1950) (London: G. Allen & Unwin, 1950), p. 198.

الرواية بالمعنى: وتُرد على لسان الباحثين الذين يكتفون بالإشارات العامة والمعارف التقريبية، ممّا يجعل المعنى الواحد يُنقل بمصطلحات مختلفة، متفاوتة الكفاءة في الدلالة على المعنى الحقيقي الذي تدلُّ عليه عبارة القائل الأصلي. فيتوزع المعنى الأصلي بين عدّة احتمالات، يضطرّ الباحث عندئذٍ إلى الاجتهاد في اختيار المقياس الذي يرجّح به بعضها على بعض. وهذا ما يجعله ينصرف عن المطلوب إلى غير المطلوب¹⁷. وكثيراً ما يحدث هذا خاصة عند نقل معنى من لغة لأخرى. ومن الشواهد على ذلك ما يُنسب للفيلسوف الألماني هيغل، عندما نعتوه بصاحب المنطق الجدلي، من خلال فكرته عن الأطروحة وناقض الأطروحة (Le thèse et l'antithèse)؛ فالأطروحة هنا رسموا لها نفس معنى القضية (Proposition)، وهذا غير صحيح؛ فالعبارة اللغوية لا تدخل مجال المنطق إلا إذا كانت قابلة للتصديق والتكذيب، (أي قضية، سواء كانت حتمية أو شرطية).

2. المفاهيم الارتبائية وانعكاساتها على المصطلح في العلوم الشرعية - المناظرة نموذجاً

يروى «محمد المغيلي»^{*} حكاية في مناظرة أهل السنة والجماعة للمعتزلة دعا إليها بعض الملوك؛ فلما اجتمع الناس، جاء رئيس أهل السنة (س)، وأخذ نعله بيده، وجاز على الناس حتى انتهى لمكان المناظرة. فقال رئيس المعتزلة (م): انظروا إلى جهل هذا الرجل الذي يزعم أنه على حق، كيف يمرّ بنعله في هذا المكان العظيم؟ - (س): خفت على نعلي من المعتزلة، فإنه بلغني أنهم كانوا يسرقون النعال في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم). - (م): لم تكن المعتزلة في عصر رسول الله (صلى الله عليه وسلم). - (س): صدقت، بل في عصر أبي بكر. - (م): انظروا إلى كذبه، لم تكن المعتزلة في زمن أبي بكر. - (س): بل في زمن عمر. - (م): ولا في زمن عمر. - (س): (متوجهاً لمن حضر): سمعتم كيف أقروا على أنفسهم بالضلال؟ مذهب لم يكن في عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم). ولا في عهد أصحابه؛ فمن أين جاؤوا به؟ إنما هو بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار¹⁸.

والسؤال المطروح: ما هو ملخص نتائج المناظرة؟ وما هي اختلافاتها المنطقية والشرعية؟ يتمحور مجرى المناظرة إذاً حول استدراج رئيس أهل السنة لرئيس المعتزلة، للإقرار بأن المذهب الاعتزالي أمرٌ مستحدث، على اعتبار أنه لم يكن موجوداً في عهد رسول الله، وبيت القصيد هو إقامة الحجة الشرعية استناداً للحديث الشريف «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»¹⁹ ظناً منه أنها حجة كافية، تشفع له بإصدار حكم البدعة والضلالة والزج بهم في نار جهنم. والملاحظ أنّ المناظرة ينعدم فيها موضوع النقاش، وتخطّ فيها أخلاقيات الجدل، وكأنّ النقاش كان يدور حول المرور في المجلس، وحول سرقة النعال. فهل هذه هي منزلة أهل السنة والمعتزلة؟ وتتضمّن المناظرة اختلافات منطقية أفرزت انزلاقات عدّة، تتعلّق أولاً بالتغاضي عن الغاية الشرعية، وثانياً بالتغاضي عن قضايا المنطق.

17- محمود اليعقوبي، أصول الخطاب الفلسفي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص 58.
^{*} محمد المغيلي: عالم ولد بتلمسان في بداية القرن 15، صاحب مصباح الأرواح في أصول الفلاح، وله في منطقة توات (الجنوب الجزائري) مشاحنات ضد اليهود، ووقع بينه وبين «جلال الدين السيوطي» نزاع في علم المنطق، توفي بتوات عام 1503. انظر:
 ابن مريم المديوني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب (الجزائر: المطبعة الثعالبية، 1908)، ص 253.
 18- عمار طالبي، جريدة الشعب الجزائرية، 17-02-1988.
 19- رواه الإمام أحمد في مسنده (126/4، 127)، ورواه أبو داود في سننه (200/4)، ورواه الترمذي في سننه (319/7، 320). وكلهم من حديث العرابض بن سارية (رضي الله عنه).

أ- التغاضي عن الغاية الشرعية

لقد اكتفى السني بما جاء في رواية «النسائي» وتجاهل عن الأصل في الحديث الذي كان يفتح به النبي (صلى الله عليه وسلم) خطبته، وخاصة منها خطبة الجمعة وهو قوله (صلى الله عليه وسلم) «إن خير الكتاب كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها». وعندما يغيب المنطق يخلو الجوُّ للأهواء والتمذهب. ففي سياق شرحه لمصطلح المحدثات، يروي «البيهقي» بإسناده في «مناقب الشافعي» عن «الشافعي» قال: «المحدثات من الأمور ضربان، أحدهما ما أحدث ممَّا يُخالف كتاباً أو سنةً أو أثراً أو إجماعاً، فهذه البدعة الضلالة. والثاني ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، وهذه محدثة غير مذمومة»²⁰. من جهة أخرى ينبغي أن نضع في الحسبان أن البدعة نوعان دينية ودنيوية. فالبدعة في الدين هي إحداث عبادة لم يشرعها الله تعالى، وهي الواردة في الحديث. وأمَّا الدنيوية فما غلب فيها جانب المصلحة على جانب المفسدة، وهي مقبولة؛ فليست المحدثات في حد ذاتها ضلالاً، وإنما القصد منها؛ فالعبرة بالجواهر.

ب- التغاضي عن قضايا المنطق

إن المصطلحات والحدود من المفروض أن تكون على قدر كاف من الدقة، حتى يحصل الحوار، وهو ما غُيب في بعض الحدود الأساسية، والتي جاءت مُبهمة مثل «رئيس» «أهل السنة» «المعتزلة» «البدعة» و«الضلالة». إذ إن «رئيس أهل السنة» هو حدُّ مركب من رئيس، وأهل، والسنة، وهي حدود تحتاج إلى ضبط. فَمَن هو هذا الرئيس؟ وما دام رئيساً، فلا بد أن يكون اسمه مشهوراً. فما هو؟ وهل لأهل السنة رئيس؟

وإذا كان لفظاً «أهل» و«السنة» معروفين لغة واصطلاحاً، ومعناهما أصحاب الطريقة، فإن الحد المركب منهما ليس بديهيّاً، خصوصاً وأن بعض العلماء يشفعونه بالجماعة أحياناً، وبالجمهور أحياناً أخرى. إن أهل السنة في المعاجم اللغوية، هم الذين أفتوا بصحة إمامة «أبي بكر» بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم)، والإسلام السني لدى بعض الباحثين مذاهب، انقسم على نحو أشدَّ خطورة بواسطة الفرق التي ظهرت منذ وقت مبكر في هذا الدين²¹.

ومصطلح المعتزلة يتضمّن عدداً ليس بالقليل من التعاريف والمفاهيم، «كان اسم المعتزلة للتدليل على أنهم انفصلوا عن أهل السنة، وقد يكون بسبب ذلك قيل عن واصل بن عطاء إنه اعتزل، أي انفرد برأي ليس هو رأي الجماعة، وقيل إنهم معتزلة لأنهم قالوا بالمنزلة بين المنزلتين، أي ابتعدوا عن الخصومات، وركنوا إلى الحياد، وهناك شواهد تُثبت هذا المعنى للاعتزال - الحياد - فلما بايع الحسن بن علي ومَن معه معاوية، قالوا نلزم منازلنا ومساجدنا ونشتغل بالعبادة والعلم، فسُموا بذلك معتزلة»²². واعتزال «واصل بن عطاء» لمجلس «الحسن البصري» كان حول مرتكب الكبيرة، وهي مسألة وإن كانت في ظاهرها دينية، إلا أن في أعماقها شيئاً سياسياً خطيراً.

ومصطلح البدعة لغة ما أحدث على غير مثال سابق، وهي في الدين عقيدة أُحدثت تُخالف الإيمان، أو إحداث عبادة لم يُشرعها الله تعالى، واختلف أهل الاختصاص في الحكم عليها وتصنيفها: لقد رفض بعضهم فكرة البدعة الحسنة آخذين بمنطق ثنائي القيمة، وهو ما استند إليه السني في تركيبه لاستدلال قائم على مغالطة الإحراج الزائف «وتحدث هذه المغالطة عندما يحصر الشخص عملية الاختيار بين بديلين متناقضين، في الوقت الذي توجد فيه أوساط كثيرة بين الطرفين المتناقضين. ومن الأمثلة على هذه المغالطة: إما أن تكون مؤمناً حقيقياً تؤدي كل الصلوات في المسجد، وإما أن تكون مُلحدًا، ولكنك لا تؤدي كل الصلوات في المسجد. إذن أنت ملحد»²³. تجدر الإشارة إلى أن هناك من قسّم البدعة إلى خمسة أقسام

20- أحمد البيهقي، مناقب الشافعي، الجزء الأول، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: مكتبة دار التراث، 1970)، ص 469.

21- ألفرد بل، الفرق الإسلامية في الشمال الأفريقي، ترجمة عبد الرحمان بدوي (لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1981)، ص 134.

22- عبد النعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية (القاهرة: دار الرشاد، 1993)، ص 360.

23- أحمد موسوي، مدخل جديد إلى المنطق المعاصر، الجزء 2 (الجزائر: معهد المناهج، 2007)، ص 284.

(الواجبة، والمندوبة، والمحرمّة، والمكروهة والمباحة) وهو ما يفتح المجال للمنطق المتعدّد القيم. ولو أخذنا بمقياس: الاستحداث هو علة البدع، فإنّ من أطلق حكم البدعة على المعتزلة، قد ابتدع قياساً فقهياً لم يكن في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) «وليس لقاتل أن يقول، إنّ هذا النوع من النظر في القياس العقلي بدعة، إذ لم يكن في الصدر الأول. فإنّ النظر أيضاً في القياس الفقهي، وأنواعه، هو شيء استتبّط بعد الصدر الأول، وليس يُرى أنّه بدعة»²⁴.

أمّا حدّ الضلالة فيتّسم بالمرونة، ممّا يصعب إيجاد تعريف له ويكون جامعاً مانعاً، موضّحاً بدقّة النقطة الفاصلة بينه وبين البغي؛ إذ يتأرجح بين الجور، والخروج عن القصد، وفقد الأهتداء، وبين الميل عن الحق أو عن الدين، بين التيه والزيف، والباطل والهلاك، فمن الضروري «أنّ نحسن التمييز بين الضرورة الميتافيزيقية التي لا مجال فيها للاختيار الحر، والتي لا تقدّم إلاّ ممكناً واحداً، والضرورة الفعلية التي تُوجب على أعظم عاقل اختيار الأفضل»²⁵.

هذا فضلاً عن أن (أهل السنة) تصوّر عام، وهذا التصور له مفهوم وصادق. فال مفهوم – باعتباره مجموع الصفات المشتركة بين كائنات عديدة – من المفروض أنّ تكون هذه الخصائص واضحة ودقيقة، لأنّ عليها يتوقف صدق الحكم. أما الماصدق فهو مجموع الأفراد الذين يؤلّفون الفرقة، والذين يضمّهم حدّ أهل السنة. ومن الواضح أنّه بقدر ما جاء المفهوم مبهماً، كان ماصدقه غير محدّد.

3. المآخذ الاستدلالية على فتوى ابن الصلاح في تحريم الفلسفة والمنطق

أما النموذج الثاني للخلل في بناء المفاهيم والمصطلحات، وما أنجرّ عنهما من مآخذ استدلالية فيتمظهر في فتوى ابن الصلاح، والتي مضمونها تحريم الاشتغال بالفلسفة والمنطق على شكل قياس، يمكن صياغته كما يلي: الفلسفة شر. المنطق مدخل إلى الفلسفة. المدخل إلى الشر شر²⁶.

وفي الظاهر هو قياس من الشكل الأول يتألف من مقدمة كبرى، تتكوّن هي بدورها من موضوع (الفلسفة) ومحمول (شر)، ومقدمة صغرى تتضمّن الحد الأصغر (المنطق)، والأوسط (مدخل إلى الفلسفة) ونتيجة. أمّا من حيث المضمون – وباعتبار القياس يتألف من حدود مركبة – فإنّ عدم الوقوف جيداً عند معانيها يُفرّز انزلاقات مفاهيمية تُلقِي بظلالها على الهيكل المنطقي «إنّ مستمع الحد يسمع الحد الذي هو مركّب من ألفاظ كل منها لفظ دالّ على معنى. فإن لم يكن عارفاً قبلاً ذلك بمفردات تلك الألفاظ ودلالاتها على معانيها المفردة، لم يمكنه فهم الكلام. والعلم بأنّ اللفظ دالّ على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصور المعنى، فمن لم يتصور مسمّى الخبز، والماء، والسماء، والأرض، والأب والأم، لم يعرف دلالة اللفظ عليه. وإذا كان متصوراً لمسمى اللفظ ومعناه»²⁷.

إنّ قيمة القياس ومصادقته لا يُنظر إليها من خلال النتيجة التي يؤوّل إليها، بل من حيث المقدمات التي ينطلق منها، ما مدى يقينية مفاهيمها؟ هل هي مجرد مسلمات عند واضع القياس، وهل أنّها تكتسي طابع الشهرة لا أكثر؟ هل هي مخيِّلة ومموّهة؟ فني شأن تركيبة محتوى القياس، يقول ابن تيمية (أحد نقاد المنطق) «والقياس إنّ كانت مادته «يقينية» فهو «البرهاني» خاصة، وإن كانت «مُسلّمة» فهو «الجدلي»، وإنّ كانت «مشهورة» فهو «الخطابي»، وإنّ كانت «مخيِّلة»

24- ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق محمد عمارة (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ص 25.

25- G.W. Leibniz, *Essais de théodicée sur la bonté de dieu-la liberté de l'homme et l'origine du mal*, Léon Brunschvicg (trans. & chrono.), (Paris : Flammarion, 1969), p. 367.

26- ابن الصلاح، فتاوى ومسائل في التفسير والحديث والأصول والفقه، المجلد الأول، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي (بيروت: دار المعرفة، 1986)، ص 209-210.

27- ابن تيمية، الرد على المنطقيين (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 51-52.

فهو «الشعري»، وإن كانت «مموّمة» فهو «الفسطائي». ولهذا قد يتداخل البرهاني، والخطابي، والجدلي، وبعض الناس يجعل الخطابي هو «الظني»؛ وبعضهم يجعله «الإقناعي». ولهم اصطلاحات آخر²⁸.

وقد يجد الباحث نفسه أمام موضوع واسع، مُشَتّت، غامض وغير مُحدّد، تتعدّد دراسته بطريقة علمية. من ذلك مثلاً مفاهيم الذكاء والاستعداد، والروح المعنوية، ولكي تُحدّد هذه المفاهيم بطريقة علمية، لا بد من إعادة بنائها، بابتكار طريقة لتصنيف الأفكار الثانوية التي تدخل تحتها وتدرجها، بحيث تصبح قابلة للمقارنة فيما بينها، وقابلة للقياس إن أمكن. فمن الضروري التركيز على الفروق الجوهرية التي يجب تبنيتها، ويتم ذلك بتوضيح الأبعاد المستترة خلف التنوع الذي يُدخله الاستعمال اللغوي*، وبهذه الطريقة يمكننا أن نجعل الأبحاث القريبة من بعضها أبحاثاً قابلة للمقارنة، وأن نُقلل من دور الفروق بين المصطلحات.

بالعودة إلى قياس ابن الصلاح، ينبغي التمعّن جيداً في المفاهيم والمصطلحات التي استند إليها، ولا بد من تحديدها مُنفردة ومُجمّعة: لقد استهلّ ابن رشد كتاب «فصل المقال» بالحديث عن الهدف منه وهو الحكم الشرعي للاشتغال بالفلسفة وعلوم المنطق: مباح بالشرع؟ أم محظور؟ أم مأمور به إماماً على جهة النّدب وإماماً على جهة الجوب؟ فاستنتج بأن «فعل الفلسفة ليس شيئاً أكثر من النظر في الموجودات، واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، أعني من جهة كونها مصنوعات، فإنّ الموجودات إنّما تدلّ على الصانع بمعرفة صنعتها، وأنّه كلّما كانت المعرفة بصنعها أتمّ، كانت المعرفة بالصانع أتمّ»²⁹. فالفلسفة عموماً هي عملية تأمل فكري وبحث منهجي مُنظّم في طبيعة الموجودات، وهو التعريف المتداول في العصور القريبة من ابن الصلاح. فهل هذا المفهوم للفلسفة يتضمّن الشر؟

إنّ مصطلح (شر) يُقصد به في الدين وفي الأخلاقيات الجوانب السلبية في تفكير بني البشر وسلوكهم، ويختلف تعريفه من ثقافة لأخرى. وباعتباره صفة أخلاقية يُشار به إلى كلّ ما كان موضوعاً للاستهجان أو الذم، فتراضه الإرادة الحرة وتحاول التخلص منه. وتمّ تقسيمه إلى ثلاث: الأول طبيعي كالمرض والألم، والثاني أخلاقي كالكذب، والثالث ميتافيزيقي وهو نُقص كل شيء عن كماله. لكن إذا كان الاستهجان هو ما يُضفي على الفعل صفة الشر. فهل كل ما يذمه البشر هو شرٌّ محض وجب التخلص منه؟ وما هو المقياس الذي ينبغي توفّره في الشخص - دون غيره - حتى يكون مؤهلاً للاستئثار بالفتاوى، ومن ثمّ إضفاء صفة الشر على الأفعال؟

أما مصطلح (الفلسفة شر) فهو حكم تمّ فيه إسناد حد لآخر. إلا أنّ اللغة مراتب يقتضي مراعاتها أثناء استعمالنا لها؛ فمن غير المقبول حمل صفات للموضوع ليست من رُتبه. وهو ما لم يتم احترامه من قِبَل واضع الاستدلال، فالموضوع من رُتبة فكرية يتعلق بالمجال الميتافيزيقي، بينما المحمول هو قيمة أخلاقية. فالمقدمة الكبرى فاسدة منطقيّاً. إنّ الاقتناع نوعان: عقلي

28- المرجع نفسه، ص 47.

* تختلف دراسة مفهوم ما من حيث أبعاده، عن دراسة الفروق في الدلالة الموجودة بينه وبين غيره من المفاهيم. فإذا كانت الدراسة الثانية ذات صبغة لفظية، فإنّ الدراسة الأولى تحاول أن تُحدّد للموضوع معالم مُعيّنة، أو عناصر كميّة يتكوّن منها المفهوم. ويصبح الاختلاف بين المفاهيم عندئذٍ تابعاً للاختلاف الذي يحدث في تركيب العناصر أو الأبعاد. وهناك اختلاف آخر بين الدراستين: فالدراسة الثانية ذات صبغة نقلية تعتمد على الاستعمالات اللغوية السابقة، في حين أنّ الدراسة الأولى وضعية اتشاقية، تدخل ضمن وضع المصطلحات في علم من العلوم.

29- ابن رشد، مرجع مذكور، ص 22.

* استدلال فاسد أو محاجة تبدو ظاهريّاً سليمة ولكنها ليست كذلك في حقيقتها، والفرق بين المغالطة والخطأ في عملية الاستدلال، هو أنّ المغالطة مبنية على القصد إلى جعل الغير يقتنع بما هو غير صحيح، بينما في الحالة الثانية فلا وجود لأي قصد، وتشيع المغالطات في كل المجالات التي تتضارب فيها المصالح المادية والمعنوية. وعلى الرغم من صورها المتعدّدة يمكن حصر عللها في نقطتين: أولاً فساد المقدمات التي يُبنى عليها الاستدلال المغالطي، إما من ناحية كذبها أو من ناحية الغموض في التركيب اللغوي أو الالتباس في المعنى والدلالة، أو الاعتماد على ما هو مُضمّر. وثانياً غياب العلاقة الضرورية بين المقدمات والنتيجة. انظر: أحمد موساوي، مرجع مذكور، ص 278.

منطقي - وهو ما تفاداه ابن الصلاح - وآخر سيكولوجي يُراعي الجانب البراغماتي (ميول، عواطف، مشاعر الجمهور).

لقد استعمل حُجَّةً ظاهرها عقلي يسعى لإظهار الحقيقة. وباطنها براغماتي يهدف إلى دغدغة العواطف لكسب مشاعر الجمهور، بالاعتماد على الخطابة والتهريج، لأنَّ وُصْفها بالشر يكون له وَقَعٌ شديد في نفوس أصحاب العقيدة. لقد استبدل عبارتين متساويتين في المعنى، قام على إثرها بتعويض الفلسفة بمدخل إلى الفلسفة. وهي مُغالطة* لها جانب أخلاقي وآخر منطقي، فبدلاً من البرهنة على (أن الفلسفة شر) يتَّضح بأن ابن الصلاح سلَّم بصدق ما هو مطلوب منه البرهنة عليه في المقدمة، وهو ما يُعرف بأغلوطة المصادرة على المطلوب. وتنبَّني هذه المغالطة على إظهار النتيجة تنبَّدي كأنَّها مؤسَّسة على حُجَّة، ولكنَّها في حقيقة الأمر هي تكرار لنفسها بعبارات مختلفة من حيث اللفظ، ومتطابقة من حيث المعنى والدلالة. أما المقدمة الصفري (المنطق مدخل إلى الفلسفة)، فتحتاج المصطلحات الواردة فيها إلى إعادة الضبط من خلال تفكيكها؛ فالمنطق هو «أداة صناعية لحُسْن توجيه عقلنا عند معرفة الأشياء، سواء تعلق الأمر بتعليمه لأنفسنا أو بتعليمه للآخرين. وتقوم هذه الأداة الصناعية في النظر والتأمّل الذي مارسه الإنسان، حين جرَّد العمليات الأربع الأساسية للفكر وهي التصور والحكم والاستدلال والترتيب»³⁰.

أمَّا أكبر خلل فيتمظهر في الحد الأوسط، إذ ينبغي استخدامه بنفس المعنى في كلا المقدمتين، تجنُّباً للوقوع في أغلوطة الحد الرابع. فمن غير الممكن الوصول إلى نتيجة صحيحة انطلاقاً من مقدمتين تتضمَّن إحداهما (صحيح البخاري)، والثانية (المحرِّك البخاري)، وهو ما يُلاحظ أيضاً في الحد الأوسط لقياس ابن الصلاح، إذ لم يُستعمل بنفس المعنى في المقدمتين، فشتان بين الفلسفة والمدخل إليها. لقد اعترف المنطقي ابن سينا بالصعوبة التي كان يجدها في العثور على الحد الأوسط، لكونه نقطة تقاطع المقدمتين، وهو التقاطع الذي يتوسَّط للمنطقي ويسمح له بالوصول إلى النتيجة. أما ابن الصلاح فلم يُكلِّف نفسه مشقَّة البحث عنه، ووَضعه بطريقة تعسُّفية اعتباطية. فإذا كان المدخل إلى الموضوع هو نفسه الموضوع، فلماذا نتحدث عن الاثنين؟

خاتمة

- من خلال ما سبق نصل إلى جملة نتائج يمكن رصدها في النقاط الآتية:
- إنَّ الاهتمام بتحديد المفاهيم والمصطلحات، أصبح حتمية فرضتها الاختلافات المذهبية في العلوم الاجتماعية وكذا في العلوم الشرعية، والتي منبعها الخَلط في استعمال الحدود، وغموض الألفاظ والمصطلحات مما أدى إلى سوء تفاهم بين الباحثين.
 - بقدر ما يأخذ أي علم بقوانين المنطق مع الالتزام بها ميدانياً، بقدر ما يقترب من الدقة. على الخصوص في العلوم الشرعية، التي تتطلب التماسك المنطقي بين المقدمات المتمثلة في الأصول الفقهية، والنتائج المترتبة عنها بالضرورة. فإذا كانت الجملة والألفاظ تُعبِّر عن الصدق وكيفية نقله إلى الآخر أكثر مما تنقل له الكذب، فإنَّ الأطر المنطقية هي المنهج المناسب لذلك.
 - ولعلَّ حسن تصوُّر المفهوم هو أكثر السبل استقامة في النهوض بالعلوم الاجتماعية والشرعية. إلا أنَّ الاقتصار على تحديد المفاهيم لوحده غير كافٍ، فمن الضروري إيجاد الأطر الفكرية الملائمة لاستقبال هذه المفاهيم في شكل مصطلحات على مقاس تلك المفاهيم. فرغم كون العلامة اللغوية اصطلاحية تواضعية. إلا أنَّ هذه الاعتبارية لا تعني أنَّ الفرد له الحرية في وضع العلامات حسب هواه، بل يتقيد في ذلك بالاستعمال الاجتماعي.
 - وإذا كان المصطلح في إحدى أهمِّ سماته يُعبِّر عن القطعية مع كل ما هو مبهم، وجب تحرُّي الدقة في وضع المصطلح، وبتعبير لودفيج فيتجنشتاين: إنَّ ما يمكن قوله على الإطلاق، يمكن قوله بوضوح، وأما ما لا نستطيع

30- أنطوان أرنولد وبيار نيكول، المنطق أو فن توجيه الفكر، ترجمة عبد القادر قتيبي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص

قوله، فلا بد أن نصمت عنه.

- وعندما نقول المفهوم والمصطلح فمن الواجب استحداث قواميس تسائر المفاهيم الجديدة في العلوم الاجتماعية، بإعادة تعريف مصطلحاتها وفق شروط منطقية، لتتمكّن من شرعنة الواقع وإخضاعه للعلم وليس العكس؛ إنّ مصطلح الإرهاب والربيع العربي ومسايرة العصر، هي مصطلحات تتعدّد القراءات في تفسيرها، كل ذلك من شأنه أن يربك العقل، ويترك خطابه فريسةً للسفسطة والسذاجة.

المراجع

ابن الصلاح. فتاوى ومسائل في التفسير والحديث والأصول والفقه. المجلد الأول. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار المعرفة، 1986.

ابن تيمية. الرد على المنطقيين. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

ابن رشد. فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. تحقيق محمد عمارة. القاهرة: دار المعارف، 1969.

ابن سهلان. البصائر النصيرية. القاهرة: بولاق، 1316هـ.

أرنولد، أنطوان ونيكول، بيار. المنطق أو فن توجيه الفكر. ترجمة عبد القادر قنيني. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007.

بدوي، عبد الرحمان. المنطق السوري والرياضي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962.

بل، ألفرد. الفرق الإسلامية في الشمال الأفريقي. ترجمة عبد الرحمان بدوي. لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1981.

البيهقي، أحمد. مناقب الشافعي. الجزء الأول. تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة: مكتبة دار التراث، 1970.

ثاولس، روبرت. التفكير المستقيم والتفكير الأعوج. ترجمة حسن سعيد الكرمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979.

الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة. إسطنبول: مطبعة وزارة المعارف، 1954.

الحفني، عبد المنعم. موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية. القاهرة: دار الرشاد، 1993.

طباطبائي، مصطفى. المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني. ترجمة عبد الرحيم ملازني البلوشي. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

م. روزنتال. ب. يودين. الموسوعة الفلسفية. ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة، د.ت.

المديني، ابن مريم. البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان. تحقيق محمد بن أبي شنب. الجزائر: المطبعة الثعالبية، 1908.

موساوي، أحمد. مدخل جديد إلى المنطق المعاصر. الجزء 2. الجزائر: معهد المناهج، 2007.

اليعقوبي، محمود. أصول الخطاب الفلسفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

Lalande, André. *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*. Paris: PUF, 2010.

Leibniz, G.W. *Essais de théodicée sur la bonté de dieu-la liberté de l'homme et l'origine du mal*. Léon Brunschvicg (trans. & chrono.). Paris: Flammarion, 1969.

Wittgenstein, Ludwig. *Tractatus Logico-philosophicus*. Gilles Gaston Granger (trans.). Paris: Editions Gallimard, 1992.